

# إشكالية الهوية في العراق .. الأصول والحلول

علي عباس مراد(\*)

أستاذ العلوم السياسية المساعد،  
كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

## مقدمة

لاحظ الباحث الفرنسي جان ماري بونوا منذ أواسط عقد السبعينيات من القرن العشرين أن الوسواس الذي يسود عصره، ويقف وراء اختيار مفهوم الهوية موضوعاً لندوة علمية آنذاك، هو وسواس انطواء كل منا وانعزاله في أرضه، وتأكيد اختلافه، وتمايز هويته الخاصة، بما يستدعي الإلحاح على وحدة الإنسان وهويته الكونية، وبما يجعل إشكالية الهوية تأرجحاً بين قطب التفرد الفاصل وقطب الوحدة الشمولية التي لا تعير للاختلافات كبير أهمية<sup>(١)</sup>. ونلاحظ اليوم، ونحن في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين معاناة غالبيتنا، إن لم نقل جميعنا، وسواساً معاكساً يسود عصرنا، هو وسواس انفتاح كل منا وخروجه من أرضه، وتخليه عن اختلافه وفقدانه لهويته الخاصة، بما يستدعي الإلحاح على فردية الهوية الإنسانية وتمييزها لتتقلب إشكالية الهوية، فتغدو تأرجحاً بين قطب وحدة الإنسان وهويته الكونية الشمولية التي تهدد الهويات الفرعية بفقدان خصوصيتها، وقطب التفرد الفاصل الذي يؤكد اختلاف الهويات وخصوصياتها.

ولكن اختلاف الظروف في الحالتين، وتباين نوع الوسواس السائدة فيهما، والدعوات بشأنها، وعلى الضد منها، يجب ألا ينسينا وحدة جوهر هذه الوسواس وموضوعها، وهو الهوية التي احتاجت من قبل كما تحتاج اليوم إلى البحث في طبيعتها وإشكالاتها وحلولها، مما يشكل هدف هذه الدراسة، ولكن من منظور حالة محددة هي حالة الهوية في العراق.

---

(\*) من مؤلفاته: ديمقراطية عصر العولمة (٢٠٠٧)؛ المجتمع المدني والديمقراطية (٢٠٠٩)، وموسوعة الفكر السياسي، ٤ ج (مشترك) (٢٠١٠). البريد الإلكتروني: aliabbasmurad@yahoo.com.  
(١) جان ماري بونوا، «أوجه الهوية»، الفكر العربي المعاصر، العدد ٣٩ (أيار/مايو-حزيران/يونيو ١٩٨٦)، ص ٧٨ وما بعدها.

## أولاً: في مفهوم الهوية وعناصرها

تعاني المفاهيم في العلوم الاجتماعية عامة إشكالية التعريف والدلالة. وبقدر تعلق الأمر بمفهوم الهوية، فإنه ينطوي لغوياً واصطلاحياً على معنى عام مشترك يتعلق بتحديد الماهية (المعنى، والطبيعة، والمكونات، والخصائص)<sup>(٢)</sup>. وإذ يجعل ذلك من الهوية في النهاية حداً، والحدّ في الفلسفة هو الكلام الكاشف عن معنى المحدود وحقيقته<sup>(٣)</sup>، فستكون هويتي هي ما يكشف عن حقيقتي، ويحدد طبيعتي، بدلالة السمات التي أعرف بها عن نفسي ومن هو على شاكلتي، مثلما أن هوية الآخر هي ما يكشف عن حقيقته، ويحدد طبيعته، بدلالة السمات التي أعرف بها عن نفسه ومن هو على شاكلته. وتأسيساً على ذلك، فإن تحديد أية هوية يولّد ثلاث نتائج، هي:

– إن الشيء المعرف بدلالة هويته يحدد نفسه ومن يماثله ويتعرّف إليهما (ماذا؟ ومن هو أو هم؟).

– إن الشيء المعرف بدلالة هويته يحدد الآخر المختلف عنه ومن يماثله ويتعرّف إليهما.

– إن الآخر المختلف يحدد الشيء المعرف بدلالة هويته ومن يماثله ويتعرّف إليهم.

وبذلك تكون الهوية دالاً ترتبط دلالته بوجود الآخر الخارجي المتجسّد في صورتين:

(٢) انظر في المعاني اللغوية والاصطلاحية للهوية: صموئيل ب. هنتنغتون، من نحن؟: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور (دمشق: دار الرأي للنشر، ٢٠٠٥)، ص ٢٧؛ أليكس ميكشيلي، الهوية، ترجمة علي وطفة (دمشق: دار الوسيم للخدمات الطباعة، ١٩٩٣)، ص ٧؛ جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، ج ٢ (قم، إيران: منشورات نوبى القربي، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م)، ج ٢، ص ٥٣٠؛ تد هوندرتش، دليل أكسفورد للفلسفة، ترجمة نجيب الحصادي، ج ٤ (بنغازي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، المكتب الوطني للبحث والتطوير، ٢٠٠٥)، ج ٢: من حرف (ظ إلى ي)، ص ٩٩٥ – ٩٩٦؛ عبد المنعم الحفني، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ط ٣ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠)، ص ٩١١؛ محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة رفيق العجم؛ تحقيق علي درجوج، موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، ج ٢ (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ١٧٤٥ – ١٧٤٦؛ أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب المحيط: معجم لغوي علمي، إعداد وتصنيف يوسف خياط ونديم مرعشلي (بيروت: دار لسان العرب، ١٩٧٠)، ج ١، ص ١٨٩؛ علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، نقلاً عن: عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية (مصطلحات ومفاهيم) (دمشق: دار المعارف؛ مكتبة الأسد، ١٩٩٩)، ص ١٣٨٠؛ The Oxford English Dictionary (London: Clarendon Press؛ ١٩٢٨)، vol. 5, p. 951; Webster's Third New International Dictionary of the English Language (Springfield, Mass.: G. and C. Merriam Co., [1971]), vol. 2: H to R p. 1123, and The Oxford English Dictionary, 11<sup>th</sup> ed. (New York: Oxford University Press, 2004), p. 377.

(٣) أشرف الدين صاعد بن محمد بن صاعد البريدي الآبي، الحدود والحقائق في شرح الألفاظ المصطلحة بين المتكلمين من الإمامية، مطبوعات مكتبة ديوان آل الخالصي العامة في الكاظمية: ٢، تحقيق حسين علي محفوظ (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٧٠)، ص ١٨.

– الصورة التي تماثلنا وتشترك معنا في ماهيتنا/ هويتنا، وتكون وظيفة الهوية هنا إثبات تماثلنا مع هذه الصورة وارتباطنا بها تأسيساً على مشتركات ماهيتنا/ هويتنا الواحدة.

– الصورة التي تخالفنا وتفارقنا في ماهيتنا/ هويتنا، وتكون وظيفة الهوية هنا إثبات اختلافنا مع هذه الصورة وانفصالنا عنها تأسيساً على اختلاف ماهيتنا/ هويتنا.

### اقترن الظهور الأول لمفهوم المواطنة بضرورة تحديد الأشخاص الذين لهم حقوق على الكيان السياسي، وضرورة تحديد الأشخاص الذين يتحملون واجبات إزاء هذا الكيان.

ومن ثم، فسيكون جوهر إرادة تحديد الهوية وتعيينها جوهرًا مركبًا/ مزدوجًا، تجتمع فيه إرادة التماثل والارتباط مع الآخر المماثل/ المشابه، وإرادة الاختلاف والتمايز من الآخر المختلف بقصد الإجابة عن سؤال الهوية (من أنا؟ من هو؟ من نحن؟ من هم؟). وترتبط أهمية تحديد الهوية وضرورتها الحيوية كدالة تعريفية للإنسان الفرد والجماعة، قديماً وحديثاً، بتحديد الشروط والمقومات الحيوية اللازمة لوجود الإنسان واستمراره، فردياً وجماعياً، مثل:

– الحاجات والمصالح والأهداف والتهديدات.

– الحدود البشرية والجغرافية والسياسية.

– التحالفات والصراعات.

ليكون أهم ما ينطوي عليه تحديد الهوية هو نتائج ذلك التحديد على مستوى المغانم والمغانم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الفردية والجماعية، المادية والمعنوية، الداخلية والخارجية.

وقد أضافت نشأة الكيانات السياسية بُعداً سياسياً إلى الهوية الاجتماعية بما جعل منها هوية اجتماعية – سياسية في آن واحد، لأن واقع السياسة، على حد قول يورغن هابرماس، لا يعرف إلا الفاعلين الجماعيين الذين يجسّدون الخيرات المشتركة<sup>(٤)</sup>. ويرتبط الطابع المركب الاجتماعي السياسي لمفهوم الهوية، منذ وقت مبكر، بمفهوم المواطنة الذي يعني انتماء الإنسان إلى وطن يتألف من مجتمع معيّن، وإقليم يقيم به، وسلطة تحكمه وتمثله، ومن ثم تمتّع هذا الإنسان – المواطن، ومنّ يشاركه في ذلك الانتماء، بهوية مجتمعية – سياسية متماثلة تمنحهم حقوقاً محددة، وتحملهم مسؤوليات معيّنة. وازداد ارتباط المواطنة بالهوية في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، وتعمّق، إلى حدّ باتت معه الهوية السياسية الوطنية هوية مشتركة تندمج فيها وبفعلها جماعات متنوعة، بالشكل الذي يجعل من الشأن السياسي العام

(٤) عبد الله السيد ولد أباه، «المواطنة في عصر ما بعد الدولة الوطنية: مفهوم المواطنة الدستورية لدى هابرماس»، مجلة التسامح (مسقط)، العدد ٢٠ (خريف ٢٠٠٧).

المتعلق بحاضرهم ومستقبلهم شأنًا عامًا ومشتركًا بينهم. وقد اقترن الظهور الأول لمفهوم المواطنة والتعديلات اللاحقة عليه، وما زال كذلك حتى يومنا هذا، بضرورتين عمليتين من ضرورات وجود الكيانات السياسية (الدولة وما قبلها)، واستقرارها واستمرارها قديمًا وحديثًا، هما:

- ضرورة تحديد الأشخاص الذين لهم حقوق على الكيان السياسي الذي يتحمّل واجبات ومسؤوليات إزاءهم.

- ضرورة تحديد الأشخاص الذين يخضعون لسلطة الكيان السياسي ويتحمّلون واجبات ومسؤوليات إزاءه.

وتعود أصول هذا الارتباط إلى نظام دولة المدينة اليونانية، الذي تأسس فيه استحقاق الفرد لصفة المواطنة على اشتراكه مع أفراد آخرين في مجموعة من السمات التي تؤهلهم لحمل هوية واحدة مشتركة، بما يجعل منهم مواطنين في تلك الدولة، ثم أُعيد إنتاج مفاهيم الوطن والمواطنة والهوية الوطنية السياسية بصيغ جديدة تناسب مقتضيات نشأة الدولة الحديثة في أوروبا منذ القرن الثامن عشر. وعليه، فإن اختلاف مضمون مفاهيم المواطنة والهوية لا يمنع من ارتباطها إلى الحدّ الذي يجعل من المواطنة اليوم معنى شاملاً لمفهوم قديم بشكل حديث عرفته مختلف الحضارات الإنسانية، ولو بأشكال متنوعة، وساهمت في ترسيخه في العقل البشري عوامل كثيرة، كاللغة والدين والثقافة الاجتماعية والقيم التي هي من العناصر التي تتحدّد الهوية على أساسها واستناداً إليها<sup>(٥)</sup>.

وتمثل الهوية من المنظور السياسي محوراً مركزياً، أو أنها المحور المركزي، في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة (وليس بالضرورة واحدة) مؤسسية سلفاً أو قد تؤسس هوية مجتمعية موحدة (وليس بالضرورة واحدة) ليست موجودة سابقاً. وإذا كانت الكيانات السياسية قد اتخذت منذ عصر النهضة الأوروبية طابع وخصائص الدولة الوطنية أو القومية المنسجمة والموحدة على قاعدة المواطنة والهوية الوطنية السياسية، فإن ذلك لم يكن يعني بأي حال إلغاء، ولا حتى تقليص، الحقوق السياسية العامة أو المدنية الخاصة للجماعات القومية والثقافية التي تضمّها هذه الدول بدون أن تتبنّى أيّاً من هوياتها كهوية وطنية - سياسية عامة لكل مواطنيها، بقدر ما أنه لم يكن يعني أيضاً، على حدّ قول يورغن هابرماس، حتمية التلازم بين هوية قومية أو ثقافية معينة والديمقراطية، على الرغم من أن المشاعر والنشاطات والحركات القومية في أوروبا، كانت هي القوة الدافعة والمهدة لظهور النظام الديمقراطي، لأن الحتمي في اعتقاده هو قيام الديمقراطية على قاعدة التعاقد الحرّ بين أفراد ينظّمون حياتهم الجماعية وفق قواعد تنظيمية إجرائية تضمن المساواة والعدل بينهم<sup>(٦)</sup>. ولا تواجه الهوية الوطنية السياسية إشكالية في عملية بنائها وقبول

(٥) جعفر الشيخ إدريس، «في الهوية والمواطنة»، مجلة البيان، العدد ٢١١ (ربيع الأول ١٤٢٦هـ/

نيسان/أبريل ٢٠٠٥).

(٦) ولد أباه، المصدر نفسه.

مجتمعها بها إلا عندما تتكون الجماعة الوطنية السياسية من جماعات فرعية ذات هويات اجتماعية متنوعة، وتسعى إحدى تلك الجماعات أو كل واحدة منها إلى تقديم نفسها وهويتها الفرعية بوصفها مشروعاً لهوية وطنية سياسية عامة تحتوي الهويات الاجتماعية الأخرى المغايرة لها، وتذيبها فيها، بما يدفع حاملي تلك الهويات إلى رفض تلك الهوية الوطنية - السياسية، ويدعوهم ليس إلى التمسك بهويتهم الاجتماعية فحسب، بل وحتى طرحها كهويات وطنية - سياسية بديلة ومضادة، مما يعرقل في النهاية أو يمنع كلياً تحقيق الاندماج الوطني (وليس الانصهار)، المشروط بالانتماء إلى هوية وطنية سياسية واحدة تحترم وجود وحقوق وحريات الهويات الاجتماعية الفرعية المدرجة في إطارها<sup>(٧)</sup>.

## ثانياً: أصول إشكالية الهوية في العراق

ينتهي بنا إسقاط ما سبق تأسيسه بشأن الهوية على الواقع العراقي إلى القول إن ما يسمّى اليوم «الدولة العراقية» تكوين اجتماعي سياسي جغرافي حديث لا علاقة له بالعراق الاجتماعي والحضاري والجغرافي القديم، وإن الشعب العراقي، كأحد أركان هذه الدولة ومكوناتها، تشكل فعلياً من جماعات اجتماعية قومية ودينية ومذهبية متعددة ومتنوعة، مما جعل من المجتمع العراقي مجتمعاً متعدداً متنوعاً. وليس تعدد وتنوع مكونات الوجود الاجتماعي مشكلة بحدّ ذاته طالما أن معظم، إن لم نقل كل، مجتمعات العالم ذات تكوينات متعددة ومتنوعة، لكن مشكلة التعدد والتنوع تكمن في غلبة عوامل الفُرقة والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم بين مكونات المجتمع التعددي المتنوع<sup>(٨)</sup>، بقدر ما إن هذه المشكلة تكمن أيضاً في فشل أسلوب الإدارة المجتمعية أو السياسية، أو كليهما معاً، لعلاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة، بما يخلق حالة سلبية تهدد مقومات استقرار الدولة، وحتى استمرارها. وإذا كانت ولادة أية دولة تقتزن عادة بالإجابة عن سؤال مركزي عن ماهية هوية هذه الدولة الوليدة، فإن سرعة ووحدة ووضوح الإجابة التي قدمتها بعض الدول عن هذا السؤال، بعدما تهيأت لها السبل إلى ذلك، غالباً ما جنبتها الأزمات، وحققت لها الثبات والاستقرار. وإذا تأسست الدولة العراقية بفعل إرادي بريطاني في المقام الأول، فقد عانى ذلك التأسيس مشكلات انتهت في محصلاتها إلى تأصيل الهويات الفئوية لما دون الدولة، والانتقاص من المشتركات التي من المفترض أن تجمع الشعب العراقي، وقد تمثلت تلك المشكلات في ما يلي<sup>(٩)</sup>:

(٧) انظر للتفاصيل: انطوان نصري مسرة، «المواطنة والسلطة والعدالة في المجتمعات المتعددة»، مجلة التسامح، العدد ٢٠ (خريف ٢٠٠٧).

(٨) مه ريوان حمه درويش صالح، «إشكالية بناء المؤسسات السياسية الدستورية في العراق (١٩٢١ - ٢٠٠٣)»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صلاح الدين، كلية العلوم السياسية، أبريل، ٢٠٠٦)، ص ٤٨.

(٩) جاريت ستانسفيلد، «الانتقال إلى الديمقراطية.. الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية»، في: إسحاق نقاش [وآخرون]، المجتمع العراقي: حفرات سوسيولوجية في الاننيات والطوائف والطبقات (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص ٣٤٧ - ٣٥١. انظر أيضاً للمقارنة: العراق في الوثائق =

- إن تعيين الحدود الراهنة للدولة العراقية تم في المقام الأول وفقاً لمصلحة بريطانيا.
- إن تأسيس الدولة العراقية جرى على يد نخب جلّها غير عراقي المولد.
- إن الوضع الاقتصادي كان غير مؤاتٍ لبناء الطبقة الوسطى التي تعدّ الأساس لبناء هوية وطنية.

**قال الملك فيصل الأول في مذكراته: "لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتل بشرية خالية من أية فكرة وطنية.. لا تجمع بينهم جامعة..."**

- إن القيادات الفتوية لما دون الدولة بقيت فاعلة، وأهمها رجال الدين والإقطاعيون ورؤساء القبائل.

- إن الممارسات الأيديولوجية في العراق، وأهمها الأيديولوجيات الشمولية، ومنها القومية العربية، لم تعمل على بناء دولة مستقرة ودائمة بقدر ما عملت على جعل بناء هذه الدولة مرحلة تمهيدية لكيان اتحادي أكبر يحتويها ويذيبها.

- إن الإقصاء الذي عانت به بعض المكونات الاجتماعية العراقية في العام ١٩٢١ كان فعلاً غير قصدي، لأن بريطانيا لم تعارض مشاركة أي مكون منها في العملية السياسية، وبناء الدولة في العام ١٩٢١، لكنه أصبح فعلاً قصدياً في سياسة النظم الحاكمة، وخصوصاً بين العامين ١٩٧٩ و٢٠٠٣.

ويبدو أن مؤسسي الدولة العراقية الحديثة منذ العام ١٩٢١ قد فشلوا في تقديم إجابة سريعة وواضحة ومحددة عن هذا السؤال، وقد علّل بعضهم ذلك بأن العراق لم يكن، وحتى مطلع القرن العشرين، بلداً موحداً، ولا شعباً متجانساً، ولا مجتمعاً متكاملاً ينضوي تحت هوية وطنية واحدة. ففي الوقت الذي خضع فيه الحضر للشرعية الإسلامية، كان الريفيون يخضعون عموماً للقيم والأعراف والعصبية القبلية المصبوغة بصبغة دينية. وخضعت فئة الأفندية إلى الثقافة التركية، ولم تشغل القومية مركز استقطاب لمشاعرهم. وكان لهذه الاختلافات دور كبير في الحيلولة دون نجاح الدولة العراقية الحديثة في بداياتها في بناء روح المواطنة والشعور بالهوية الواحدة<sup>(١٠)</sup>. وكان الملك فيصل الأول قد سبق ولاحظ ذلك، وتحدث عنه في مذكّرة كتبها في آذار/مارس ١٩٣٢ قبل وفاته بأشهر قليلة، جاء فيها<sup>(١١)</sup>:

= البريطانية ١٩٠٥ - ١٩٣٠، ترجمة فؤاد قزانجي؛ تقديم عبد الرزاق الحسني (بغداد: دار المأمون، ١٩٨٩)، ص ١٣٩ وما بعدها.

(١٠) حميد فاضل حسن، «الهوية العراقية وبناء الدولة (بناء الدولة العراقية: الممكنات والمحددات)»، مجلة العلوم السياسية (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد)، السنة ١٨، العدد ٣٤ (كانون الثاني/يناير-حزيران/يونيو ٢٠٠٧)، ص ١٥٣.

(١١) عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام (لندن: [د.ن.] ١٩٩١)، ص ٣ وما بعدها.

١ - إن البلاد العراقية ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، وهو الوحدة الفكرية والمالية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها البعض.

٢ - في العراق أفكار ومنازع متباينة جداً تستوجب ردّ الفعل (الشبان المتجدّدون، بمن فيهم رجال الحكومة، المتعصبون، السنّة، الشيعة، الأكراد، الأقليات غير المسلمة، العشائر، الشيوخ، السواد الأعظم الجاهل المستعدّ لقبول كل فكرة سيئة بدون مناقشة أو محاكمة).

٣ - إن العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنّية، تحكم قسماً كردياً أكثرية جاهلة، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها بدعوى أنها ليست من عنصرهم، وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصرياً إلى الحكومة نفسها، إلا أن الاضطهاد الذي لحقهم من جراء الحكم التركي لم يمكّنهم من الاشتراك في الحكم، وفتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين، إضافة إلى أقليات مسيحية، وكتل كبيرة غيرها من العشائر، كردية وشيعية وسنّية. وإذا لم نعالج هذه العوامل حتى تزول هذه الفوارق، وتتكون الوطنية الصادقة، وتحل محل التعصب المذهبي والديني، فستشتبك كل هذه الاختلافات والمطامع، وتصطدم لتعكّر صفو البلاد وسكونها.

ويمكن أن نؤسس على ذلك استنتاجاً يفيد أن عملية بناء الدولة العراقية في علاقتها بالهوية هي من النوع الثاني من أنواع عمليات بناء الدول، أي أنها دولة تؤسس هوية مجتمعية موحّدة غير موجودة من قبل وتصنعها صناعة، وليست دولة تتأسس على هوية مجتمعية موحّدة موجودة سلفاً، فتكسيها طابعاً سياسياً، وتعمل على ترسيخها وتقويتها. ويؤكد هذا الاستنتاج قول الملك فيصل الأول في مذكراته: «إنه، في اعتقادي، لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد كتل بشرية خالية من أية فكرة وطنية.. لا تجمع بينهم جامعة.. فنحن نرى، والحالة هذه، أن نشكّل من هذه الكتل شعباً نهذبّه، وندرّبّه، ونعلّمه»<sup>(١٢)</sup>. وقد حاول الملك فيصل الأول تشكيل هذا الشعب وتوحيده عبر تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية والتوازن داخل مؤسسات الدولة، وتوسيع قاعدة مشاركة كل العراقيين في المؤسسات الوطنية لتقوية شعورهم بالانتماء إلى الدولة بدلاً من الانتماءات والولاءات الدينية والطائفية، لكن هذه المحاولة سرعان ما توقفت بموته<sup>(١٣)</sup>. ويؤيد عالم الاجتماع العراقي علي الوردي ما ذهب إليه الملك فيصل الأول في هذا الشأن، حين يقول إن أهل العراق لم يعرفوا قبل نشوء الدولة العراقية شيئاً من المفاهيم السياسية الحديثة، مثل الوطنية<sup>(١٤)</sup>. ويؤكد ذلك أكثر فأكثر ما نشب من صراع بين المكونات المجتمعية العراقية، أو على الأقل القوى السياسية المتحدثة باسمها، بعد الاحتلال، واتخذ في جانب منه صورة الصراع على تحديد الهوية الوطنية العراقية، وطبيعة المكوّن السياسي

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٣) خليل مخيف الربيعي، «الطائفية في العراق»، مجلة مدارك (بغداد)، العددان ٥ - ٦ (٢٠٠٧).

(١٤) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٦ (دمشق: دار الكتاب، ٢٠٠٥)،

والاجتماعي الغالب عليها، مما يعني صواب ملاحظة الملك فيصّل الأول بهذا الشأن، بل واستمرارها أيضاً بعده بما يقرب من سبعة عقود من الزمن، ومن قبلها صواب الاستنتاج المثبت بدلالة تلك الملاحظة.

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن توجه الولاء في العراق إلى الهويات الفرعية القومية والدينية والمذهبية والقبلية والمناطقية بدون الهوية الوطنية، ليس شيئاً مستحدثاً، بل هو إرث تاريخي لم تتجاوزه الدولة العراقية ببناء هوية وطنية واحدة موحّدة تستوعب الهويات الفرعية السابقة على قيام هذه الدولة، التي تتطلب نشأتها نشأة نوع جديد من حيث الشكل والمحتوى من الهوية والانتماء. ولكن الموضوعية والعلمية تقتضيان القول إن توجّه انتماء وولاء المكونات المجتمعية العراقية قبل نشأة دولتها وشعبها إلى الهويات ما دون الوطنية (القبلية، والمناطقية) أو ما فوق الوطنية (القومية، والدينية، والمذهبية)، يعدّ أمراً طبيعياً، ولا ينطوي على أية إشكالية طالما كانت تلك المكونات منسجمة مع نفسها وواقعها بانتمائها إلى الهويات السائدة في عصرها ومجتمعها، بل لعل ما هو غير طبيعي أن نطالب هذه المكونات بالانتماء والولاء إلى هوية وطنية عراقية لم تكن موجودة أساساً قبل نشأة الدولة العراقية. هكذا تكون نشأة إشكالية الهوية الوطنية العراقية تابعة وتالية لنشأة الدولة العراقية التي كانت تتطلب نشأة مقابلة وموازية لهوية وطنية للمكوّن البشري لهذه الدولة، طالما أن بناء الدولة في حقيقته، إما أن يكون تأسيساً على هوية مجتمعية سياسية جامعة مؤسسة سلفاً، أو أن يكون تأسيساً لاحقاً لهوية مجتمعية سياسية جامعة. وإذا ترتبط إشكالية الهوية الوطنية العراقية بمشروع بناء الدولة العراقية، فإن ذلك يجعل منها إشكالية حديثة، بحكم حداثة نشأة هذه الدولة وظروف تكوينها، التي كانت تقتضي أن تكون عملية صناعة الشعب العراقي وهويته الوطنية الواحدة الموحّدة هي المشروع الأول لها، وليس العكس، ولكن إنجاز هذا المشروع تعثّر، ولم يُستكمل بفعل ما واجهه من المشاكل والعقبات. وفي ضوء ما تقدّم، نستنتج أن غياب الهوية الوطنية العراقية قبل نشوء الدولة العراقية شيء طبيعي، ولا صلة مباشرة له بضعف هذه الهوية الوطنية بعد مرور عقود على نشأة الدولة، وأن هذا الغياب لا يبرّر الوجود الراهن لإشكالياتها الراهنة، التي لا يعني وجودها استحالة تجاوزها، ولا تعذر إنشاء هذه الهوية إذا توفرت الشروط اللازمة لذلك<sup>(١٥)</sup>.

وقد تسبّب فشل الدولة العراقية وحكوماتها المتعاقبة في حلّ إشكالية الهوية العراقية في تفاقم واتساع هذه الإشكالية، حتى بلغت ذروتها مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بعد أن تفاعلت مع الإشكاليات الأخرى للتنمية في العراق، كالشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع، فتسبّبت كل أزمة منها في تعقيد الأخرى وزيادة حدّتها. هكذا تنازعت المواطن العراقي في مسألة الهوية، وكما هو الحال مع مواطني البلدان العربية الأخرى، أربع هويات على الأقل ذات طبيعة متنافسة، إن لم تكن متناقضة، هي الهويات القومية والوطنية والدينية

(١٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: هزّار صابر أمين، «إشكالية الهوية» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٩).



والمذهبية، التي كان من شأن كل اختيار ضمنى أو صريح لإحداها أن يُحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، إذ اصطدمت الهوية القومية العربية بمشاعر التكوينات الاجتماعية الإثنية والقومية غير العربية داخل الدولة العراقية خاصة، والعربية عامة (الأكراد، التركمان، البربر، الزنوج)، بقدر ما اصطدمت تلك الهوية القومية أيضاً بتوجهات دول عربية أخرى، وبخاصة من جيران العراق، كانت قد قرّرت صراحة أو ضمناً أن تكون وطنيتها القطرية اختياراً نهائياً لهويتها. واصطدمت الهوية الوطنية القطرية بمشاعر العراقيين الذي يرنون إلى التواصل والالتحام في جامعة سياسية حضارية أوسع، مثل الأمة العربية أو الأمة الكردية أو التركية أو الأمة الإسلامية، كما اصطدمت الهوية الدينية الإسلامية بمشاعر غير المسلمين من مواطنيها، واصطدمت الهوية الدينية - المذهبية الفرعية بالهويات المذهبية الفرعية الأخرى داخل الدين الواحد، كالسنة والشيعية في الإسلام<sup>(١٦)</sup>. ومن ثم، فقد كانت مشكلة الدولة العراقية منذ ولادتها هي تداعيات الاختيار بين الهويات المتنافسة، وما يرتبط بكل اختيار ويصاحبه من لغة الخطاب السياسي وتطبيقاته.

وعلى الرغم من كون العراق دولة تتسم بالتنوع والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي والجغرافي، فإنها لم تعتمد أسلوب التعددية الثقافية في بناء الهوية الوطنية عبر مزج التقاليد المحلية للمجموعات الثقافية العراقية، الذي لم يجد قبولاً لدى النخب السياسية التي قادت عملية إنشاء العراق الحديث<sup>(١٧)</sup>. وإذ تنازعت التعبير عن الهوية العراقية الحديثة والتأسيس لها ثلاثة اتجاهات هي اتجاه الدولة الوطنية، واتجاه الدولة القومية، واتجاه الدولة الدينية، فقد تداخلت تأثيرات هذه الاتجاهات في تكوين الهوية لدى النخب المجتمعية والسياسية والجمهور معاً على مستوى الفهم والوظيفة السياسية. ونلاحظ هنا أن من أسباب ذلك التنازع هو مأزق الخلط المفاهيمي الذي عاشته وتعيشه الدولة العراقية بين الهوية الوطنية والهويات الأخرى، والذي انعكس سلباً على خياراتها السياسية والقرارات المرتبطة بها، وهو ما تسبّب، ليس فقط في فشلها في تكوين هويتها الوطنية الجامعة وتحديد طبيعتها، بل تسبّب هذا المأزق المركّب ونتائج في فشل سياساتها الداخلية والخارجية أيضاً، وانتهى بها إلى نتائج كارثية بعد أن أفقدها وضوح الانتماء بقدر ما أفقدها أيضاً وضوح ورسوخ التأسيس والبقاء، وستنشطر الذات الوطنية في هذه الحالة وتفقد بوصلة الاتجاه<sup>(١٨)</sup>.

وتقول ليورا لوكيتز إن الأحداث التي جرت بين العامين ١٩٩١ و١٩٩٢ في منطقة الخليج ركّزت أنظار العالم مرة أخرى على العراق، وطرحت تساؤلات عديدة حول طبيعة النظام العراقي

(١٦) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسّق الدراسة ومحرّر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٣٣١.

(١٧) سعد سلوم، «عراق الدولة، ١٩٢١ - ٢٠٠٣: من صدمة الهوية إلى صحوّة الهويات»، **مجلة مسارات** (بغداد)، السنة ٣، العدد ١ (ربيع ٢٠٠٧)، ص ٢٦.

(١٨) حسين درويش العادلي، **المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس**، سلسلة كتاب الصباح الثقافي؛ ٢ (بغداد: جريدة الصباح، ٢٠٠٧)، ص ١٨.

والعوامل التي تحرك سياساته، بشكل عام، في أعقاب انتهاء حرب الخليج<sup>(١٩)</sup>. وتركزت تلك التساؤلات حول طبيعة وأسباب الحوادث التي جرت في أقاليم شمال العراق وجنوبه، وهل كانت انتفاضة الأكراد في الشمال، والشيعية في الجنوب، مجرد رد فعل على سياسات النظام، أم أن هناك خللاً بنيوياً أساسياً في التركيبة الداخلية للعراق يحول دون تحقيق اندماج اجتماعي متكامل لشعب العراق. وقد أدى تشخيص هذه المشاكل، ووضعها في إطار بنيوي، إلى استقطاب ردود فعل سلبية ممن يؤمنون بحصول تقدم مطرد في عملية اندماج جميع أطياف الشعب العراقي، على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها الحياة السياسية في العراق منذ تشكيل الدولة فيه. ويعتقد هؤلاء أن الاعتراف بوجود هذه المشاكل وارتباطها بخلل بنيوي، محاولة لسد

الطريق أمام إيجاد حلول لها، وأن البحث عن جذور هذه المشاكل سلوك ذو طبيعة رجعية، وأن أي حديث حول موضوع عدم الاندماج الوطني في العراق، والفروق والانقسامات بين مواطنيه، هو إعلان عن موقف سياسي، ومن ثم فإنهم يركزون فقط على التماسك والتعايش بين مكونات الشعب العراقي. ولكن عدم الاندماج، وتفاقم الفروق والانقسامات، وشدة التركيز عليها، لا يعني بالضرورة أنها أوضاع أزلية، لأن الهويات المتداخلة والولاءات المتغيرة تتعايش مع بعضها البعض.

**تنازعت المواطن العراقي في  
مسألة الهوية. أربع هويات  
متنافسة: الهوية الوطنية؛  
الهوية القومية؛ الهوية  
الدينية؛ الهوية المذهبية،  
فكانت المشكلة تداعيات  
الاختيار بينها.**

والجماعات البشرية تتغير في بعض الأحيان بشكل راديكالي، ولكن هذه التغيرات لا تحصل في ليلة وضحاها، وتبقى تأثيرات الولاءات السابقة مستمرة، حتى بعد ظهور ولاءات جديدة بفترة طويلة من الزمن، لأن الولاءات السابقة جزء من شعور عام وعقائد موروثة ودوافع تحدد توجهات وتحركات المجموعات البشرية<sup>(٢٠)</sup>.

لقد احتلت الولايات المتحدة وحلفاؤها العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بقصد تحقيق جملة من الأهداف، في مقدمتها إنهاء النظام السياسي السابق، وإنشاء نظام سياسي جديد، الأمر الذي شاركتها فيه القوى السياسية العراقية بنسب مختلفة وتوقيتات متباينة. وإذ أحدثت عملية إنشاء النظام السياسي الجديد تحولات جذرية في بنية المجتمع العراقي وثقافته، وأعادت هيكلة نظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفق أنموذج محدد، فقد بات يُنظر إليها على أنها عملية إنشاء دولة جديدة أكثر مما هي عملية إنشاء نظام سياسي جديد. وكانت الولايات المتحدة هي الطرف الذي عيّن طبيعة تلك التحولات، واختار الأنموذج الذي أعيدت هيكلة النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية العراقية وفقاً له، لتحقيق أهدافها التي تتراوح بين إعادة تشكيل النظام السياسي بما يتلاءم ومصالحها الاستراتيجية،

(١٩) ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد ميران (أربيل: دار ثاراس

للطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٥ - ١٦.

والسيطرة الكاملة على هذه الدولة التي يعاد بناؤها لما لها من أهمية استراتيجية، إقليمياً ودولياً<sup>(٢١)</sup>. ويرى أحد الباحثين أن مشروع بناء الأمة والدولة في العراق، وهو ما نرى فيه مشروعاً لبناء الهوية الوطنية العراقية أيضاً، قد أصبح في ظل هذه الظروف مشروعاً مؤقتاً ومدولاً بامتياز<sup>(٢٢)</sup>. ويرجع باحث آخر بتاريخ تدويل هذا المشروع إلى تاريخ صدور مجموعة القرارات الدولية التي تعاملت مع العراق بعد غزوه للكويت على أنه دولة إثنيات وطوائف ومذاهب، بل إنه مجموعة أقليات لا يوجد فيها مكون غالب يطبع الهوية العراقية التي جرى اختزالها إلى هويات طائفية وإثنية، وليس هوية شمولية للمواطنة العراقية في دولة موحدة ذات تنوع ثقافي وديني وقومي بهويات فرعية في إطار الهوية الكبرى<sup>(٢٣)</sup>. وقد دفع هذا الأسلوب الاختزالي في التعامل مع الهوية الوطنية العراقية الذي استمر وتزايدت قوته بعد سقوط نظام الحكم السابق، وصعود الهويات الفرعية، وسعيها إلى مراجعة، بل وإبطال العقد الاجتماعي الذي تشكلت به الدولة العراقية في العام ١٩٢١، وإعادة صياغته، كل منها بحسب مصالحها ومعتقداتها، إلى عودة الاهتمام بالهوية الوطنية العراقية، وتصاعده بقوة بعد ما أدى إليه اختزال مسار الهوية الوطنية العراقية والانكفاء على الهويات والولاءات الفرعية من تكريس لعوامل الفرقة والتقسيم والصراع الذي يحتمي كل طرف فيه بولاءاته وهوياته الفرعية بدل احتمائه بولائه وهويته الوطنية<sup>(٢٤)</sup>. وإذا كانت التهديدات والمخاطر التي تعرض لها الفرد العراقي وهويته الوطنية العراقية بعد العام ٢٠٠٣ قد أجبرته على البحث في المكونات أو الموروثات الطائفية والعشائرية عن ملجأ يوفر له الأمن الذي لم تستطع الدولة ومؤسساتها أن توفره له، فإن الهويات الفرعية التي استقوى بها هؤلاء الأفراد اضطراباً، وجدت في ذلك فرصة سانحة لتستقوي، هي أيضاً، بهم، ولكن اختياراً، مما شكّل عبئاً ثقيلاً على المواطنة، بل انتهاكاً لها بعد أن تحول ولاء الفرد من المستوى الوطني العام إلى المستوى الفئوي الخاص، الذي أصبح عائقاً أمام بناء مواطنة يقف الأفراد داخلها على خط واحد، متساوين في الحقوق والواجبات<sup>(٢٥)</sup>.

وترتب على ذلك أن إشكالية الهوية في العراق، منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، لم تعد مرتبطة بالعوامل والقوى الداخلية فحسب، بل مرتبطة أيضاً بالعوامل

(٢١) انظر: باقر جواد كاظم، «الرؤية الأمريكية لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط.. دراسة في الدور العراقي»، مجلة قضايا سياسية (جامعة النهرين)، العدد ١٨ (٢٠٠٩)، ص ١٢٧ - ١٣٧.

(٢٢) جابر حبيب جابر، «صراع الدولة والهوية في العراق»، ورقة قدمت إلى: إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: أعمال ندوة، تحرير أياد خلف حسين العنبر (النجف: الجمعية العراقية للعلوم السياسية؛ دار الضياء، ٢٠٠٩)، ص ١٨.

(٢٣) عبد الحسين شعبان، «صراع أم جدل الهويات في العراق؟»، المستقبل العربي، السنة ٣٢، العدد ٣٦٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، ص ١٤٥.

(٢٤) مصطفى الحيدري، «دراسة في الهوية الوطنية العراقية»، ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠، <http://hamoudi.org/arabic/dialogue-of-intellencet/10/12.htm>.

(٢٥) شمخي جبر، «ثقافة الهوية والمواطنة: الهويات الفرعية والهوية الوطنية»، مجلة ميزونوتاميا،

العدد ١٠ (٢٠٠٩)، ص ١.

والقوى الخارجية الإقليمية والدولية التي أدركت ضخامة المكاسب التي يمكن أن تجنيها من إحياء إشكالية الهوية في العراق، عبر استخدامها معايير مختلفة في تحديد هويات المكونات المجتمعية العراقية، وأساليب متنوعة في التعاطي معها، وهو ما انعكس في تحديدها لهوية أجزاء من هذه المكونات بدلالة انتماءاتها القومية (الأكراد، التركمان، الآشوريين، الكلدان)، وتغاضيها عن انتماءاتها الدينية والطائفية، وتحديدها لهوية جزء آخر من هذه المكونات (العرب) بدلالة انتماءاته الدينية المذهبية التي قسّمتها إلى مكونين وهويتين: عربية سنّية، وعربية شيعية، وتغاضيها عن انتمائه القومي، بدون أن نعرف لماذا يصنّف هؤلاء قومياً، وأولئك مذهبياً، على الرغم من أن الأكراد والتركمان هم أيضاً بحكم كون غالبيتهم من المسلمين، منقسمون مذهبياً إلى شيعة وسنّة<sup>(٢٦)</sup>؟ ولعل مما يثير الاستغراب قبول المكون العربي في العراق بهذا التصنيف الذي تسبّب في تجزئته وإضعاف موقفه ودوره في توازنات الحياة الاجتماعية والسياسية العراقية الجديدة وتحالفاتها. ولكن هذا الاستغراب يمكن أن يزول لو تدكّرنا أن كل قسم من العرب (الشيعية والسنّة) قد نسي أو تناسى مسألة الهوية الوطنية وشروطها الجامعة، وفضّل لأغراض ربحية آنية محض أن يراهن رهاناً مزدوجاً على إضعاف الآخر العربي (سنّياً كان أو شيعياً) بحرمانه من جزء من مكوّنه القومي العربي من جهة، والتحالف ضده مع المكونات الأخرى الكردية والتركمانية من جهة ثانية. وكان من أبرز نتائج تلك المراهنة الخائبة والمضرة بالعراقيين جميعاً، وبكل المقاييس:

١ - فتح أبواب العراق واسعة أمام التدخلات الإقليمية والدولية.

٢ - القبول بالمشاركة في عملية سياسية شوهاء تقوم على محاصصة مزدوجة طائفية وقومية في آن واحد.

٣ - إقامة ديمقراطية يقال إنها توافقية، لكنها في واقع الحال «توافقية»، لأن كل طرف فيها عمل وسيعمل على إفشال نشاطات الأطراف الأخرى بإيقافه حتى ما هو في مصلحة الشعب العراقي منها، ممّا تسبّب في النتيجة بإيقاف أحوال البلاد والعباد، إن لم يرجع بها إلى الوراء.

٤ - وضع دستور دائم قيل في نقده أكثر بكثير مما قيل في مدحه، وسمعنا عن تعديلاته أكثر مما سمعنا عن إنجازاته.

٥ - وقوع عمليات واسعة للقتل والتهجير على الهوية الطائفية، لا نعرف كيف بدأت، ولا كيف انتهت، ولا من هم وراءها، لكنها بالتأكيد لم تكن حرباً طائفية مجتمعية، لأنها لو كانت كذلك، كما يزعم البعض، فلماذا لم تبدأ حال سقوط النظام السابق، وانهايار مؤسساته العسكرية والأمنية؟ وإذا كانت قد بدأت، فلماذا لم تستمر حتى تحقق إحدى الطائفتين انتصارها الكامل والناجز على الأخرى؟ ولماذا تخفت حدّتها حين تكون العلاقة هادئة بين الكتل السياسية، ولا يستعر أوارها إلا حين تختلف هذه الكتل ويبداً تنافسها وصراعها؟

(٢٦) شعبان، «صراع أم جدل الهويات في العراق؟»، ص ١٤٦.

ولعل السبب الأساسي الذي مهّد لكل ذلك، وتسبّب فيه، هو بطلان مزاعم الإدارات الأمريكية المتعاقبة حول التطبيق الموحد في العراق للنظام الديمقراطي الذي تروّج له هذه الإدارات وتسوّقه عالمياً على مبادئ وأسس، في مقدمتها المواطنة، والمساواة العامة والكاملة بين المواطنين، من حيث الحقوق والواجبات، والتعددية السياسية، وحرية المعتقد والتعبير، فضلاً على مشكلات الهوية والوحدة الوطنية التي يكون حلّها سلمياً وإيجابياً مشروطاً بشكل أساس بتوفر هذه المبادئ والأسس، حيث اتخذت

#### يقتضي تطبيق الديمقراطية:

– إقرار الهوية الوطنية الأم؛

– إقرار كل هوية فرعية؛

– إدراك كل الهويات الفرعية

للمصالح المشتركة بينها؛

– إدراك كل الهويات الفرعية

التهديدات والمخاطر المشتركة.

مسارات التطبيق الأمريكي للنظام الديمقراطي في العراق اتجاهاً معاكساً تماماً بعد أن طبقت فيه نظاماً يقوم على المحاصصة القومية والطائفية ذات المعايير التمييزية التي تضعف، أو حتى تلغي، المواطنة والمساواة والتعددية السياسية وحرية المعتقد والتعبير، بما يتنافى تماماً و كلياً مع قيم ومبادئ وأسس النظام الديمقراطي الأمريكي، فانتهى الأمر إلى أن يكون نظام ديمقراطية المحاصصة هذا السبب الأول والأهم،

ليس في استمرار وتعقيد مشكلات الواقع العراقي السابقة، بل وفي نشوء مشكلات جديدة تتعلق بشرعية النظام السياسي وعدم استقراره واستمراره في مجتمع ينقسم الأفراد فيه على أسس مختلفة<sup>(٢٧)</sup>.

ولعل من الجدير بالقول في هذا الخصوص إن هناك مشكلات أساسية تواجه أنموذج وتطبيقات الديمقراطية في العراق، أهمها: مغالطة إمكانية تطبيق الديمقراطية كوصفة جاهزة قابلة للتصدير، ومغالطة الاعتقاد بتفوّق روح المواطنة العراقية على الولاء للجماعات التقليدية، حيث إن عمليات إعادة هندسة المجتمع اجتماعياً، بدون توفر الممهدات اللازمة والشروط الضرورية، لا تأتي إلا بنتائج عكسية على المشروع الديمقراطي خاصة، وعلى المجتمع عامة، ومن ثم فيسكون من الطبيعي أن يتعارض تطبيق الديمقراطية مع انتشار، بل شيوع، الولاءات الفرعية المتعصبة وتقدمها على الولاء الوطني، وخصوصاً عندما تكون هناك أحزاب تدعو إلى احتواء المواطنة ضمن حدود عرقية أو ثقافية محددة وعازلة<sup>(٢٨)</sup>.

ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم مشكلة أخرى تتمثل في أن احتلال العراق وسقوط النظام السابق، خلقا أجواء لم تعد الديمقراطية فيها نظاماً يسمح بإنتاج هوية سياسية جديدة، بقدر ما هي نظام يسمح بنيل أكبر قدر ممكن، ليس من الاستحقاقات فحسب، بل وحتى من المغنم غير المستحقة، في حين كان من الأجدر إطلاق حوار يتناول معضلة الهوية الوطنية قبل

(٢٧) انظر تقرير: شيرين ط. هنتر، «التحديث والديمقراطية في العالم الإسلامي»، ترجمة محمود أحمد

عزت، مجلة الحكمة (بغداد)، العدد ٣٩ (٢٠٠٥)، ص ٨٨ - ١٠٨.

(٢٨) كامل شيعان، «الطريق الطويل نحو الحداثة.. تأملات في قضايا الديمقراطية والهوية الوطنية»، الثقافة

الجديدة (بغداد)، العدد ٣٢٠ (٢٠٠٧)، ص ١٨-٢٣.

الخوض في الاستحقاقات والمغانم. وتكمن علة ذلك في عدم إمكانية تطبيق الديمقراطية، لا استناداً إلى عوامل قوة مرحلية فرضتها الظروف الداخلية والإقليمية والدولية، ولا في ظروف لم تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك التطبيق من حكم القانون، والمشاركة السياسية، وعدم اكتمال بناء مؤسسات النظام السياسي، وعدم تفعيل المجتمع المدني، إذ تمثل الهوية الوطنية للدولة الديمقراطية محصلة للعمل الجماعي المشترك والمتناسق والمتكامل لكل المكونات والمؤسسات والسياسات العامة، والتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين الفواعل الرئيسية: الحكومة، والمجتمع، والمواطن<sup>(٢٩)</sup>.

ويؤشر استمرار التعاطي مع حاضر العراق ومستقبله من منطلق أنه مجتمع شيعة وسنة وأكراد، على الرغم من مضي ما يقارب القرن على تأسيس الدولة العراقية، على أن المجتمع العراقي ما زال تلك المجموعة البشرية التي لاحظت مستشرقة الاحتلال الأول (المس بيل) انقسامه الاجتماعي الحاد وتفتته، وهو ما وافقتها عليه قراءة الملك فيصل الأول العميقة بهذا الشأن، مما يجعل أزمة العراق أزمة هوية أولاً وأساساً، نتيجة العجز عن بناء الشعب أو الأمة<sup>(٣٠)</sup>. ويبدو بالإمكان الزعم بأن التقسيم الديني الطائفي للمكون العربي في العراق، كان هو الأساس الذي قام عليه ظهور الهويات الفرعية القومية والدينية والطائفية بعد الاحتلال على حساب الهوية الوطنية العراقية الأساسية، وهو أيضاً علة الأخذ بنظام الديمقراطية التوافقية، ومن ثم تطبيق مبدأ المحاصصة الطائفية اللذين مهّدا مجتمعين لأجواء غلب عليها طابع التصارع السياسي على التصارع الاجتماعي، وسادها عنف، طائفي غالباً، وقومي أحياناً، مارسته قوى مسلحة مختلفة تحت شعارات دينية متنوعة تتحدث عن الجهاد ومقاومة المحتل، لكن أضراره وعواقبه السلبية على العراقيين كانت أكثر بكثير من أضراره وعواقبه السلبية على المحتل، وهو ما صبّ في مصلحة الاحتلال أكثر مما صبّ في مصلحة العراق والعراقيين. ويأتي في هذا السياق، وينتج منه، التركيز المكثف والمتكرر اليوم على الطابع الديني، ومن ثم المذهبي للهويات المجتمعية العراقية، مما لا يبدو هو الآخر أمراً طارئاً، ولا هو صدفة عابرة، بل إنه يرمي في جانب أساسي منه إلى:

– جعل الانقسام والصراع بين الهويات الفرعية في العراق سبباً لنشوب صراعات داخلية تعيق توحيد الصف الوطني العراقي، وتُفشّل تجربة المقاومة الوطنية للقوى الدولية المحتلة والإقليمية الساعية إلى التدخل في الشأن العراقي الداخلي.

– جعل الانقسام والصراع بين الهويات الفرعية في العراق سبباً لنشوب صراعات داخلية تعطل التجربة الديمقراطية في العراق، وتمنع انتقالها إلى دول أخرى، وخصوصاً المجاورة منها، عبر تحميل هذه التجربة مسؤولية التردّي في الوضع الأمني على قاعدة غياب الهوية الوطنية الجامعة وصراع الهويات الوطنية الفرعية.

(٢٩) العادلي، المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس، ص ٣٢ - ٣٣.

(٣٠) جابر، «صراع الدولة والهوية في العراق»، ص ١٩ - ٢٠.

- جعل الانقسام والصراع بين الهويات الفرعية في العراق سبباً لتحالف هذه الهويات مع القوى الدولية والإقليمية، تسهياً لمهمة تدخل هذه الأخيرة في الشأن العراقي بأشكال مختلفة وأهداف متنوعة.

### ثالثاً: حلول إشكالية الهوية في العراق

إذا كان ثمة ما يقال بشأن الحلول المناسبة لإشكالية الهوية في العراق، أو حتى في مجتمع آخر، فإن أول ما يجب أن يقال هو أن من طبيعة الأشياء أن يكون عداً هوية معينة لهوية أخرى، بكل ما ينتج من ذلك العدا من محاولات لتهميشها وإقصائها، دافعاً أساسياً للأخيرة لحماية نفسها بردود أفعال، أولها معاداتها للهوية التي تعاديه، وسعيها هي أيضاً إلى تهميشها وإقصائها، لتستمر دورة توليد العدا، وتتصاعد حدتها، حتى لحظة لجوء الهويتين في النهاية إلى العنف ضد بعضهما البعض. وسيكون هذا العنف بدوره، وفي العديد من الحالات، سبباً في لجوء إحدى الهويات المتصارعة إلى طلب العون من قوى أو دول خارجية، إن لم تتدخل هذه القوى أو الدول بشكل ذاتي وبدون طلب، تحقيقاً لأهدافها الخاصة، مما سيؤدي بدوره إلى استعانة الهويات الأخرى هي أيضاً بحلفاء خارجيين أو تدخلهم ذاتياً، رداً على تدخل الآخرين، لتستمر دورة توليد التحالفات، وتتصاعد حدتها، بما يفتح الباب واسعاً أمام تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لتلك الدولة، لينتهي بها الأمر إلى التعرض للاحتلال المباشر أو التحول إلى ساحة لصراعات القوى الخارجية المتنافسة، ومن ثم تجزئتها. ويشترط تجنب أي مجتمع لمثل هذه المشكلات أو حلها حلاً سلمياً يقبله الجميع، ولو في الحدود الدنيا للقبول، تطبيقاً حقيقياً وإرادياً وداخلياً للديمقراطية، بوصفها نظاماً يوفر المبادئ والأسس اللازمة لتحقيق التعايش السلمي والتفاعل الإيجابي بين الهويات المتعددة والمتنوعة فيه، عبر الاعتراف الدستوري والقانوني الفعلي بهذا التعدد والتنوع، وضمان حقوق وواجبات متقابلة ومتساوية لكل المكونات المجتمعية على أساس المواطنة، مما لا يستدعي حتماً، ولا يستوجب بالضرورة، لا إلغاء الهوية المجتمعية السياسية الكلية العامة (الهوية الوطنية)، ولا دمج الهويات الجزئية الخاصة وتذويبها فيها، بل يهدف في الحقيقة ويؤسس لتعايش المادة البشرية لكل هذه الهويات سلمياً، وتفاعلها إيجابياً، على قاعدة احتضان الهوية الوطنية الكلية العامة، وشمولها لكل الهويات الفرعية الخاصة، واحترام حقوقها وحرياتها بدون إلغاء ولا تهميش. ويقتضي تطبيق الديمقراطية لتحقيق هدف تناغم الهويات الفرعية المتعددة والمتنوعة، ولا أقول المختلفة، والتعايش السلمي والتفاعل الإيجابي بينها في إطار الهوية الوطنية الأم الحاضنة، في حالة العراق وأية حالة أخرى، توفر شروط ومقتضيات أهمها:

١ - إقرار الهوية الوطنية الأم الحاضنة بشرعية وحق الوجود لكل الهويات الفرعية في إطارها، والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها وشرعية ضمانها دستورياً وقانونياً.

٢ - إقرار كل هوية فرعية للهوية أو الهويات الأخرى المختلفة عنها بشرعية وحق الوجود، والاعتراف لها بحقوقها وحرياتها وشرعية ضمانها دستورياً وقانونياً.

٣ - إدراك كل الهويات الفرعية للحاجات والمصالح والأهداف المشتركة بينها، واتفاقها عليها في إطار الهوية الوطنية الأم الحاضنة، وأن الانتماء إلى الهوية الأم والتفاعل الإيجابي في إطارها هو شرط تلبية تلك الاحتياجات وضمن المصالح وتحقيق الأهداف.

٤ - إدراك كل الهويات الفرعية للتهديدات والمخاطر المشتركة التي تواجهها، واتفاقها عليها في إطار الهوية الأم الحاضنة، وأن الانتماء إلى الهوية الأم والتفاعل الإيجابي في إطارها هو شرط مواجهتها والتصدي لها.

ولا يخفى على أحد أن جوهر هذه الشروط والأساس فيها هو التطبيق الفعلي والكامل للنظام الديمقراطي الذي تضمن مبادئه وأسس الاعتراف المتبادل بالهوية، واحترام حقوقها وحرياتها، وضمانها دستورياً وقانونياً على قاعدة اشتراك كل أبناء البلد الواحد بصفة المواطنة وحقوقها وحرياتها المتقابلة والمتساوية. ويتأسس

**تقوم ثقافة العيش المشترك على: الاعتراف بحق الآخر في الوجود والتعبير العلني والسلمي عن الذات، والاعتراف بالآخر شريكاً كاملاً في الحقوق والواجبات.**

ذلك على واقع أن عجز الإنسان في ظروف الإقصاء والتهميش عن تحقيق الاتصال الحر والفاعل والإيجابي بهويته ابتداءً، يتسبب استتباعاً في عجزه عن تحقيق الاتصال الحر والفاعل والإيجابي بالهويات الأخرى، وأن عجزه عن التصالح والتفاعل إيجابياً مع ذاته، يجعله أكثر عجزاً عن التصالح والتفاعل إيجابياً مع غيره. ومن ثم، فإن فهم الإنسان لذاته

المحددة بدلالة هويته الخاصة، وتفاعله وتعايشه معها سلمياً وإيجابياً، يمثل الشرط الأول والأساسي لفهمه للآخر، المحدد هو أيضاً بدلالة هويته الخاصة والتفاعل والتعايش معه سلمياً وإيجابياً، ويتقضي ذلك ألا يكون أي من أطراف هذه العلاقة متعصباً أو مستبداً أو شمولياً، ولا يرى نفسه بمنظار أبيض ناصع، ويرى غيره بمنظار أسود قاتم.

ويتطلب تحقيق ذلك في حالة العراق، وكل حالة مماثلة، احتضان الهوية الوطنية العراقية الجامعة للهويات المجتمعية العراقية الفرعية عبر التطبيق الفعلي لما يمكن تسميتها:

معادلة م = ٢ = تطين المخاوف + تأمين المصالح

لأن تطين الهوية الوطنية الجامعة لمخاوف الهويات الفرعية وتأمينها لمصالحها هو ما يجعل التكامل والتعايش السلمي والتفاعل الإيجابي طبيعياً، بل يكاد يكون تلقائياً بين الهوية الوطنية والهويات الفرعية من جهة، والهويات الفرعية في إطار الهوية الوطنية الحاضنة لها من جهة ثانية. ولا يتحقق ذلك ما لم تتصالح الهوية الوطنية العراقية الجامعة مع نفسها أولاً، ومع الهويات المجتمعية العراقية الفرعية ثانياً، على قاعدة الاعتراف بشرعية وجود هذه الهويات، وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية النظرية والعملية للمساواة بينها في الحقوق والواجبات. ولم يتحقق ذلك في العراق فعلياً منذ العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١٠ بفعل التطبيق الأمريكي للديمقراطية في صورتها المشوّهة (ديمقراطية المحاصصة)،



والاختلافات الجذرية بين مبادئ وأهداف وأساليب العمل السياسي والاجتماعي للقوى السياسية العراقية، وعملها ضد بعضها البعض على قاعدة المحاصصة التي أرست سياسات دولة الاحتلال أسسها. ويشير تتابع الأحداث منذ انتخابات العام ٢٠٠٥ وحتى انتخابات العام ٢٠١٠ إلى وجود اتفاق عام على مسؤولية هذه المحاصصة عن كل أخطاء وخطايا العملية السياسية في العراق، مما دفع بالقوى السياسية المشاركة في انتخابات العام ٢٠١٠ إلى التخلي عن أسلوب التشكيل الفئوي لمرشحيها، واعتماد أسلوب التشكيل المتنوع بدلاً منه. ولا بد هنا من الإقرار واقعيًا وموضوعيًا بأن الأسلوب الجديد، وإن لم يكن غاية الطموح ومنتهى الرجاء، يُعدّ وضعاً متقدماً نسبياً على الأقل، مقارنة بما كان عليه الحال في انتخابات العام ٢٠٠٥، مما يقتضي ليس قبوله فحسب، بل الترحيب به أيضاً على أمل أن يتحقق المزيد من التقدم في الانتخابات القادمة، بما يفرض على القوى السياسية العراقية، ليس تغيير بعض الأسماء في قوائمها الانتخابية فحسب، بل تغيير طبيعتها وبرامجها وأهدافها أيضاً، لتكون ذات هوية وطنية سياسية عراقية عامة وشاملة، موحدة وموحدة تستوعب طبيعة وبرامج وأهداف كلّ الهويات العراقية المجتمعية المتعددة والمتنوعة. ومن منظور المقدمات والنتائج، ولزوم الشيء للشيء، نقول إن التعايش بين أية مجموعة من الهويات المجتمعية الفرعية المتعددة والمتنوعة (وليس المختلفة)، واندماجها (وليس انصهارها)، في إطار هوية وطنية سياسية أم حاضنة بدون أن تفقد أي من هذه الهويات المجتمعية الفرعية استقلالها، ولا تميزها، يعدّ نتيجة لمقدمة سابقة وتأسيسية، هي اكتساب تلك الهويات لثقافة العيش المشترك التي تقوم على شرطين أساسيين، هما:

– الاعتراف بحق الآخر في الوجود والتعايش، والاختلاف والتعبير الحرّ والعلمي والسلمي عن الذات.

– الاعتراف بالآخر شريكاً كاملاً في الحقوق والواجبات.

ويشترط ذلك أولاً وأساساً تبني الإنسان والجماعة، حاملي الهوية، للفكر الذي يدعو إلى التعايش السلمي والتفاعل الإيجابي، ويؤسس لهما، ويؤمنان به، وبضرورة تطبيقه، وهو ما تجسّده وتعبّر عنه ثقافة التعايش بوصفها المضمون والمحتوى الجوهرى لمثل هذا الفكر، الأمر الذي تكمن علته في أن الإنسان بأصله وطبيعته، ليس مجرد كائن اجتماعي يعيش مع الآخر، ويتعاون معه على توفير أسباب الحياة، بل هو أيضاً، بالقدر والفاعلية نفسهما، كائن مفكر بأصله وطبيعته، يحدّد مواقفه وسلوكياته بدلالة أفكاره □